- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية؛
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة؛
- ترقية المناولة على المستويين الجهوي، الوطني والدولي؛
- إنشاء فضاء للوساطة المهنية؛
- تنظيم أيام دراسية وملتقيات حول مواضيع المناولة؛
- تشجيع الإستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية للصناعات المحلية؛
- مد المؤسسات بالمعلومات التي تحتاج إليها وتقديم مساعدات إستشارية.

2. ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرتها التنافسية

حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد برنامجا وطنيا لتأهيل هذه المؤسسات بقيمة مليار دينار جزائري سنويا، امتد إلى غاية سنة 2013. لهذا فقد وسعت صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمرسوم التنفيذي 200/190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 والذي حدد مهامها العامة فيما يلي:

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تطويرها؛
- ترقية استثمارات الشراكة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد الدراسات القانونية لتنظيم هذا القطاع؛
- تحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛

بالإضافة إلى هذا فقد كان يهدف هذا البرنامج إلى:

- تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- إعداد مخططات و تشخيص استراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ضبط إجراءات التأهيل للولايات عن طريق القيام بدراسات لتحديد خصوصيات كل ولاية وكل قطاع؛
- المساهمة في ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير.

3. التعاون الدولي

في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم بصفة عامة، والتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، كاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حاولت السلطات الجزائرية أن تستفيد من كل الإمكانيات المتاحة في مجال الشراكة والتعاون الدولي، سواء على شكل قروض ممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو إعانات الهيئات الدولية. ومن بين أشكال التعاون الدولي مع الجزائر نذكر:

2.3. التعاون مع البنك الاسلامي للتنمية

لقد تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على فتح خط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمت الموافقة على قرض بقيمة 1,5 مليون دولارا موجهة لترقية القطاع، أين تندرج المساعدة التقنية المدمجة والتي تتضمن المشاريع التالية:

- وضع نظام معلوماتي خاص بالقطاع.
- إنشاء مشاتل نموذجية.
- دراسة جدوى لإنشاء شركة رأس مال مخاطرة.
- وضع برنامج للتأهيل.
- ورشات خاصة لترقية المناولة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي OCI،وكذا ورشة حول ترقية التمويلات، وخاصة مع الدول التي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا، إندونيسيا وتركيا.

3.3. التعاون مع البنك العالمي

تم إعداد برنامج تعاون تقني بين البنك العالمي وبرنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات وذلك من أجل وضع حيز التنفيذ لبرنامج خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى متابعة كل التغيرات التي تطرأ على وضعيتها.

4.3. التعاون الثنائي

في مجال التعاون الثنائي، وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، قامت الجزائر بإبرام العديد من برامج التعاون الثنائي، وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في مجال تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. ففي إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا

اقتصاديا. أما بالنسبة لإيطاليا فقد تم تنفيذ خط القرض بقيمة 52.5 مليار ليرة إيطالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيات التكوين والمساعدة التقنية والخبرات الصناعية، كما تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة، وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع، لهذا الغرض تم تنصيب لجنة متابعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق الاتفاق.

5.3. تطوير آليات التمويل

نظرا لضعف وتخلف النظام المالي والمصرفي الجزائري، فإن نمط تسيير المؤسسات المالية لازال يعد من الأنماط القديمة، لذلك لابد من إعادة النظر في سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لصيغ وأساليب تمويلية جديدة ذات فعالية في التمويل من جهة، والقدرة على تعبئة المدخرات من جهة ثانية. لهذا، فمن أجل بلوغ ذلك قامت السلطات الجزائرية بما يلي:

- إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء شبابيك خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية العمومية.
- الاهتمام بالقرض الإيجاري كونه أداة فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري.
- إنشاء صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فتح البورصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير معدلات فائدة امتيازيه لصالح المستثمرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: إنشاء هياكل دعم الاستثمار

رغم اختلاف الجهة الداعمة لحاملي المشاريع الاستثمارية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاق عام على أن دورها الأساسي يكمن في تقديم مختلف المساعدات التي تكون تارة على شكل استشارات تقنية وتقديم المعلومات أو التمكين من الخبرات والدعم المالي تارة أخرى. وقد حاولت الجهة الداعمة للمشاريع في الجزائر التي تتخذ شكل وزارة، الاستفادة من مختلف التجارب الدولية في مجال إنشاء هياكل الدعم، لهذا الغرض قامت بما يلي:

1. مشاريع إنشاء مراكز التسهيل:

يكمن دور مراكز التسهيل في تقديم الدعم في مجال الإعلام، وتزويد المقاول بمختلف المعطيات والمعلومات التي يحتاجها لإعداد ملفات سواء لإنشاء مؤسسته أو توسيع مشاريعه الاستثمارية. علاوة على ذلك تقدم مراكز التسهيل أشكال أخرى من الدعم تتمثل في الاستشارة والتنشيط في مجال عقلنة الإنتاج وتحسين النوعية، والتكوين في مجال تقنيات التسيير، والاستفادة من الدعم المالي من صناديق الدعم. و تسعى مراكز التسهيل إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تطوير ثقافة المقاولاتية لدى الشباب؛
- تسيير الملفات التي تتحصل على المساعدة من طرف صناديق الدعم التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنظيم لقاءات تجمع بين رجال الأعمال و المؤسسات والإدارات المركزية و المحلية؛
- تشجيع التبادل العلمي بين أصحاب المشاريع ومراكز البحث و مؤسسات التكوين و الأقطاب التكنولوجية و الصناعية و المالية؛
- تطوير نظام المعلومات بإنشاء قاعدة معطيات حول توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حول ترقية التكنولوجيا؛
- توفير أجهزة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تثمين الكفاءات البشرية و عقلنة استعمال الموارد المالية؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإندماج في الاقتصاد العالمي.

2. مشاريع إنشاء المشاتل وحاضنات الاعمال

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 الصادر في 25 فيفري 2003 تم التعريف بنظام وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها، فقد تكون حاضنة الاعمال مؤسسة عمومية صناعية أو تجارية، غير هادفة للربح، عامة أو خاصة، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 و50 مؤسسة، وتتخرج هذه المؤسسات المحتضنة بعد 18 إلى 36 شهر. تمول حاضنات الأعمال في الجزائر عن طريق المساعدات العمومية، الإيرادات المتعلقة بالعقارات والإيرادات المتعلقة بخدمات معينة

وتنقسم حاضنات الأعمال إلى عدة أنواع كما يلي:

- **حاضنات الأعمال الإقليمية**

تعمل حاضنات الأعمال الإقليمية باستخدام الامكانيات المادية و الموارد المحلية المتاحة و تستثمر في الطاقات البشرية العاطلة في مناطق جغرافية معينة بهدف دفع التنمية فيها و تطويرها.

- **حاضنات الأعمال الدولية**

تركز هذه الحاضنات على نقل التكنولوجيا ضمن معايير الجزدة العالية كما تسعى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية و تسعى كذلك الى تشجيع التصدير للخارج.

- **حاضنات الأعمال الصناعية**

تعمل هذه الحاضنات على إنشاء تبادل للمنافع داخل المنطقة الصناعية، بين الشركات الصناعية الكبيرة و المؤسسات الصغيرة، حيث تقوم بالتركيز على المعرفة و الدعم التقني مع هذه المصانع.

- **حاضنات الأعمال التقنية**

هي حاضنات توفر التكنولوجيا العالية و تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية، كما توفر إمكانيات و أجهزة متطورة.

- **حاضنات الأعمال في إطار قطاعات محددة**

هي حاضنات أعمال نوعية خاصة بقطاع معين مثل قطاع البرمجيات أو الصناعات الهندسية و تدار بواسطة خبراء في التخصص.

- **حاضنات الأعمال في إطار مراكز البحث**

هي تلك الحاضنات التي ترافق مراكز البحث و الجامعات و المعاهد لتطوير أفكار الباحثين و المبتكرين بالإضافة للاستفادة من الورش و المخابر المتوفرة بالجامعة.

- **حاضنات الأعمال الافتراضية**

هي حاضنات من دون جدران، تقوم بتقديم خدماتها المعتادة وتعد مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة بالغرف التجارية مثالا جيدا للحاضنة الافتراضية.

وتهدف حاضنات الأعمال في الجزائر إلى:

- تشجيع نمو المشاريع؛
- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجديدة؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.
- توفير الإيواء لغرض تعزيز إنشاء المؤسسات لصالح أصحاب المشاريع.

3. إنشاء وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختص هذه الوكالة بوضع وتنفيذ برنامج التأهيل الوطني لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إعداد استراتيجية قطاعية لترقية وتطوير هذه المؤسسات.

المطلب الثالث: برنامج التأهيل الوطني والدولي

من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها تعمل وفقا للمعايير الدولية سواء فيما يتعلق بجودة المنتجات ونوعية المنتوج وطرق التسيير، قامت السلطات الجزائرية بوضع برنامج التأهيل الذي كان هدفه تحسين موقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الاقتصاد التنافسي. فبالإضافة إلى البرامج المسجلة على مستوى وزارة المساهمة وترقية الاستثمار.

فقد تم تسجيل ثلاثة برامج تأهيل المؤسسات نوجزها فيما يلي:

1. برنامج التأهيل لوزارة الصناعة بواسطة صندوق ترقية التنافسية الصناعية

بغرض تمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات، تم إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 1999. وقد تكفل الصندوق بمنح مساعدات مالية التي أخذت نوعين:

- **المساعدات المالية المقدمة للمؤسسات**

لقد وجهت هذه المساعدات لتغطية جزء من التكاليف التي تتحملها المؤسسة عند:

• قيامها بإجراء تشخيص استراتيجي شامل لوضعيتها ووضع خطة التأهيل الخاصة بها؛

• قيامها بالاستثمارات المادية التي تدخل في إطار برنامج التأهيل كشراء التجهيزات ومعدات الإنتاج؛

• قيامها بالاستثمارات غير المادية التي تدخل في إطار البرنامج كتكوين المسيرين في المؤسسة وتدريبهم على استعمال التكنولوجيات الحديثة.

– المساعدات المالية المقدمة لهيئات الدعم

لقد وجهت هذه المساعدات لتغطية التكاليف التي تتعلق أساسا بـ:

• العمليات التي توجه لتحسين محيط المؤسسات الانتاجية أو مؤسسات الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي مثل المؤسسات التي تهدف إلى تحسين الجودة مثل المعهد الوطني للمترولوجيا.

• العمليات والاجراءات المتعلقة بدراسات تحسين وتطوير المناطق الصناعية ومناطق النشاط، ففي هذا المجال نجد الجزائر تمتلك حضيرة هامة من حيث المناطق الصناعية (27 منطقة صناعية بمساحة إجمالية تقدر بأكثر من 1400 هكتار، وكذلك مناطق النشاط الذي يقدر عددها 460 منطقة، ولقد وضع حيز التنفيذ برنامج تأهيل وتطوير هذه المناطق الصناعية حيث تم في سنة 1999 تخصيص حصة 250 مليون دينار لتأهيل 07 مناطق صناعية وهي الجزائر (واد السمار) وهران (حاسي عمور) عنابة (جسر بوشات) وتيزي وزو (ذراع بن خدة) تيارت (زعرورة) سطيف (مدينة سطيف) وعين الدفلى (مدينة عين الدفلى)، وفي سنة 2000 تم تخصيص مبلغ 400 مليون دينار لتأهيل 12 منطقة صناعية.

2. برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي (MEDA) لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي إلى تحسين المحيط المالي والمؤسساتي للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والعمل على تطوير تنافسيتها، إذ يتم تمويل هذا البرنامج بموارد مالية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والحكومة الجزائرية ممثلة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد كلفت هيئة مكونة من خبراء أوروبيين وجزائريين بتسييره وذلك من خلال التدخل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تقديم الفحص المبدئي عمليات التأهيل والتطوير، نشاطات التكوين ودعم الحصول على التمويل من البنوك وغيرها.

وله خمسة فروع جهوية في كل من الجزائر، عنابة، غرداية، سطيف ووهران. ويتدخل خبراء هذا البرنامج لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميادين الأتية:

- عمليات التأهيل والتطوير؛
- نشاطات التكوين؛
- إعداد وتنفيذ مخطط الأعمال؛
- البحث عن الشراكة؛

– دعم الحصول على التمويل من البنوك؛

– الوصول إلى صندوق ضمان القروض وتسهيل تغطية الضمان.

أما بخصوص المحاور التي يتضمنها هذا البرنامج فإنها تكمن في:

– برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تغطية الضمان لصالح صندوق ضمان القروض؛

– تعزيز إمكانيات الجمعيات المهنية وأرباب العمل؛

– دعم تطوير الأدوات المالية الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل الإستفادة من هذا البرنامج يجب أن تتوفر بعض الشروط في المؤسسات المستفيدة وهي:

– أن يكون النشاط الأساسي للمؤسسة في الصناعة أو الخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة و يجب أن تثبت على الأقل ثلاث سنوات من النشاط الفعلي؛

– تقديم دراسة تقنية واقتصادية للمشروع مرفقا بالوثائق القانونية؛

– أن تكون المؤسسة قد استفادت من برنامج إعادة التأهيل على مستوى الوزارة أو عن طريق برنامج التعاون مع الإتحاد الأوربي.

3. برنامج التأهيل لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم الاعتماد على هذا البرنامج لتمكين المؤسسات التي تنشط في مختلف القطاعات والتي لها أقل من 20 عامل للوصول إلى برنامج التأهيل وخصوصا المؤسسات المصغرة التي تشكل حوالي 98% من إجمالي المؤسسات.

وعليه فإن هذا البرنامج يتمحور حول:

– إنجاز عمليات قطاعية؛

– تحقيق عمليات جهوية (عن طريق دراسات لتحديد اجراءات ذات أولوية على مستوى كل ولاية)؛

– تحقيق اجراءات تأهيل المحيط المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات الدعم؛

– تحقيق عمليات مباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.